الأثر المتبادل بين التنوع الاقتصادي واستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق:

دراسة قياسية للمدة 2004-2022

جنان سليم هلال[1]

[1] استاذ مساعد، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، (جامعة القادسية) (العراق)

✉ Jenan.helal@qu.edu.iq

http://orcid.org/0000-0001-6477-023X

استلم في: 2024/10/26

قبل في: 2025/01/21

نشر في: 2025/01/30

*** المؤلف المرسل**

كيفية الإحالة:

هلال ج. س. (2025). الأثر المتبادل بين التنوع الاقتصادي واستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق: دراسة قياسية للمدة 2004-2022. *دراسات العدد الاقتصادي*, *16*(1). https://doi.org/10.34118/djei.v16i1.4129

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري 4.0 دولي.

https://doi.org/10.34118/djei.v16i1.4129

الملخص

يعد التنوع الاقتصادي سلاح ذو حدين. وقد أثبت البرنامج الاحصائي إمكانية تحقيق التنوع للاقتصاد العراقي والحصول على استقرار لتلك المتغيرات حيث أعطتالمتغيرات التابعة والمتمثلة بمعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (X_1)، البطالة (X_2) والتضخم (X_3)، وبفترة أبطأ زمني لسنة واحدة لكل منهما قوة تفسيرية تمثلت (79%) بالنسبة لـ X_1 و (72.6%) بالنسبة لـ X_2 و (77.2%) بالنسبة لـ X_3، على التوالي. كما فسرت المعالم المقدرة إمكانية تحقيق زيادة في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بـ (0.2%) في حال تحقيق التنوع إما بخصوص معدل التضخم فقد ظهرت إشارة المعلمة سالبة دليل العلاقة السلبية بين معدل التنوع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل بإمكانه أن يخلق استقرار بمعدل الأسعار وحسب مفهوم نظرية التكافؤ الاقتصادي فأن أي زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي على أثر التنوع الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المهمشة من شأنها أن تخلق أثرا إيجابيا على تقليص معدلات البطالة لذا ظهرت معلمة المتغير الثالث سالبة، لتنخفض بقيمة (0.2%) مع كل زيادة في تنوع القطاعات الإنتاجية.

الكلمات المفتاحية: تنوع الاقتصاد؛ إستقرار متغيرات كلية؛ إقتصاد العراق.

تصنيف JEL: E6 ; E7 ; F2

The Interaction between Economic Diversification and Macroeconomic Stability in Iraq:

An Econometric Study for the Period 2004-2022

Jenan Saleem Helall [1],

[1]Assistant Professor, College of Administration and Economics, Department of Financial and Banking Sciences, (University of Al-Qadisiyah) (Iraq)

✉ Jenan.helal@qu.edu.iq

http://orcid.org/0000-0001-6477-023X

Received: 26/10/2024

Accepted: 21/01/2025

Published: 30/01/2025

* ***Corresponding Author***

Citation:

Helall, J. S. (2025). The Interaction between Economic Diversification and Macroeconomic Stability in Iraq: An Econometric Study for the Period 2004-2022. *Dirassat Journal Economic Issue*, *16*(1). https://doi.org/10.34118/djei.v16i1.4129

This work is an open access article, licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License.

https://doi.org/10.34118/djei.v16i1.4129

Abstract

Economic diversification is a double-edged sword. The statistical program has proven the possibility of achieving diversification for the Iraqi economy and obtaining stability for these variables, as the dependent variables represented by the growth rate of the gross domestic product (X1), unemployment (X2) and inflation (X3), with a slower time period of one year for each of them, gave an explanatory power represented by (79%) for X1, (72.6%) for X2 and (77.2%) for X3, respectively. The estimated parameters also explained the possibility of achieving an increase in the growth rate of the gross domestic product by (0.2%) in the event of achieving diversity. As for the inflation rate, the parameter sign appeared negative, indicating the negative relationship between the rate of economic diversity at the level of the economy as a whole, which can create stability in the price rate. According to the concept of the economic equivalence theory, any increase in the rate of the gross domestic product as a result of the economic diversity of the marginalized economic sectors is likely to create a positive effect on reducing unemployment rates. Therefore, the parameter of the third variable appeared negative, decreasing by (0.2%) with each increase in the diversity of the productive sectors

Keywords: Economic diversification, macro-variable stability, Iraq's economy

JEL classification codes: E6 ; E7 ; F2

مقدمة

يعد التنوع الاقتصادي سلاح ذو حدين الأول يتحقق من كونه واحدة من السياسات الهادفة لتحقيق النمو المستدام فهو يشير إلى تنوع هياكل انتاجية تساهم في خلق قطاعات تولد دخلا جديدا وتفتح مجالات واسعة ذات قيم مضاعفة لها القدرة على توفير فرص عمل للعديد من الأيدي العاملة، فضلا عن تعدد الانشطة الاقتصادية كالنشاطات الصناعية والزراعية وغيرها بالشكل الذي يزيد من تنوع القاعدة الإنتاجية من خلال تنوع المنتجات وتقليل الاعتماد على الاسترداد مما يزيد من النقد الاقتصادي ويحقق مجالات عالية للنمو، وبالتالي يمكن السيطرة على المعدلات المرتفعة للتضخم مع زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في دعم الانتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى ينخفض الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في تكوين الايرادات وهو السلاح الثاني للتنوع. وليس هذا فحسب، انما المزج في القاعدة الإنتاجية وزيادة نسبة التنوع في القطاعات والمجالات الإنتاجية تقلل من تأثير الصدمات الخارجية على الاقتصاد الناجمة من عدم استقرار أسعار المنتجات النفطية فضلا عن كونها مصادر غير متجددة وقابلة للنفاذ. ولكي يتحقق ذلك لابد من وضع استراتيجيات واليات علمية مدروسة تعتمد على مجموعة من الابعاد والسياسات التي تتصف بالواقعية والمرونة والوضوح والكفاءة العالية ومواجهة التحديات، كما لابد من السعي نحو التكامل الشامل لمختلف القطاعات وليس قطاع دون اخر لتعزيز وتعظيم الكفاءة الاقتصادية التي تتيح أنماط مختلفة من التنوع لغرض توسيع القاعدة الاقتصادية وبناء اقتصاد قوي متعدد الجوانب بدلا من الاقتصاد أحادي الجانب.

1. **أهمية البحث:** أن الاقتصادات التي تتنوع لديها مصادر الدخل تمتاز بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تجلت هذه الحقيقة أساساً بعد تعاقب التقلبات المرتبطة بأسعار النفط، وما صاحبها من تأثير على الاقتصادات النفطية، فعادة ما يكون الأداء الاقتصادي لهذه الأخيرة تصاحبه التشوهات والاختلالات الهيكلية مقارنة بالدول التي تتنوع لديها مصادر الدخل، لذا أصبح التنوع الاقتصادي ضرورة ملحة يجب تطبيقه من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية، يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة هذه القطاعات وترشيد أساليب إدارة الفوائض المالية. والابتعاد عن ما يسبب الإخفاق الاقتصادي والسعي نحو ما يخلق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتنوع القاعدة الاقتصادية.

2. **مشكلة البحث:** يعاني الاقتصاد العراقي من سيطرة قطاع النفط على نسبة كبيرة من مجمل مساهمته في تكوين الجوانب التنموية إذ يشكل نسبة تقدر بأكثر من (30%) من ناتجه المحلي الاجمالي، فضلا عن كونه المصدر الوحيد لتوفر العملات الأجنبية المطلوبة في تمويل الاستيرادات، هذا ما جعل اقتصاد العراق يعاني من اختلالات هيكلية نتيجة عدم التنوع. لذا فأن مشكلة البحث تكمن في مجموعة من التساؤلات هي :-

- هل يوجد اثر متبادل بين تحقيق التنوع الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق الاستقرار في المتغيرات الكلية للاقتصاد .
- ما هي أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- هل يمكن للاقتصاد العراقي من تحقيق الاستقرار في متغيراته الكلية ودعم التنوع الاقتصادي.

3. **فرضية البحث:** يفترض البحث بإيجابية الأثر بين التنوع والاستقرار فمتى ما تحقق التنوع الاقتصادي سيتحقق بالمقابل استقرار في التضخم ويقضي على البطالة مما يزيد من نسب النمو الاقتصادي، ومن خلاله يمكن تخفيف حدة الازمات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العراقي. الا أن عملية تطبيقه والسعي اليه ليست بالعملية السهلة وانما تحتاج الي السعي الحثيث والجاد من قبل المختصين في رسم السياسات الاقتصادية واخذ التدابير اللازمة التي من شأنها معرفة ماهي السياسات الواجب اتباعها والتي تعطي ثمارها بشكل مدروس بين امكانية اللجوء إلى السياسة الضريبية، أو تفعيل القطاعات الاقتصادية المهمشة.

الجانب الاول: الجانب النظري

أولا: مفهوم التنوع الاقتصادي وأهميته

تعود جذور التنوع بالأساس إلى نظرية ريكاردو أو نظرية الميزة النسبية والتي أعطتتفسير بأن اساس الكلف النسبية هو شرط للتخصص وتقسيم العمل وهذا بدوره يعد حافزا للنمو والتنمية (2017,33,Roos)، فالتخصص في الانتاج سيعطي امكانية واسعة للتصدير ويحقق مزايا ايجابية. وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة التنوع الاقتصادي بأنه (واحدة من العمليات الهادفة لتنوع الهيكل الانتاجي للبلد وخلق قطاعات انتاجية تجدد قنوات الدخل وتنوع الاسواق المحلية والدولية) (فرج، 24،2018). بحيث أن التنوع في الهياكل الإنتاجية سيخفض من الاعتماد الواسع للإيرادات النفطية ويساعد في تنوع المجالات الإنتاجية المساهمة في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن مساهمته في إتاحة العديد من فرص عمل أكثر انتاجية وبالتالي تخلق اقتصاد وطني ذو قاعدة إقتصادية وإنتاجية صلبة تمتلك كفاءة عالية ومتكاملة. ومنهم ومن عرف التنوع على انه التعدد في الفروع الإنتاجية العاكسة للتركيب الهيكلي للاقتصاد الراصدة للتغيرات المساهمة في تعدد الانشطة الاقتصادية بما يضمن معدلات عالية من التشابك الانتاجي دون سيادة قطاع أو عدد نسبي من النشاطات أو بعض الصناعات دون غيرها.(سهيلة وعبير ،2019،233). وهناك من يفسر التنوع على انه التنوع في مجالات الصادرات بقصد تحقيق عدد اكبر من مصادر الدخل (زهرة،2018،78). في حين اشار بعض الباحثين إلى أن مفهوم التنوع يجب أن ينصرف إلى توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية للحد من مخاطر الاعتماد على قطاع واحد أو قطاعات قليلة (معلى ،2000،106). مما سبق يمكن القول: أن التنوع بمفهومه الشامل والعام هو التقليل من الاعتماد على مصدر واحد للدخل والتوجه نحو خلق قاعدة صناعية، زراعية، خدمية، اقتصاد ذو انشطة متنوعة بما يحقق

اسواقا متنوعة فضلا عن ضمان الاكتفاء الذاتي للاقتصاد. واقامة الركائز الحقيقية التي تكون قاعدة انتاجية ومالية وخدمية تساهم في ايجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط. هذا من جهة ومن جهة أخرى فأنه أصبح ضرورة ملحة واهميته تكمن في:

- يحقق التوازن بين مختلف القطاعات بما يساهم في علاج البنية الهيكلية للاقتصاد الناتجة عن هيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تظهر أهمية التنويع وخصوصا للدول النفطية ولا سيما العراق في بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، فلابد من تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي بالشكل الذي يحقق تنمية متوازنة على الصعيدين الاقليمي والدولي وفي جميع المجالات، اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا.
- تحقيق أستقرار الموازنة العامة، وتشجيع ومتابعة تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة. والجدول (1) يشير إلى نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004–2022. إذ يعتبر الناتج المحلي الاجمالي العمود الرئيسي للنهوض باقتصاد أي بلد. وهو من المؤشرات الاقتصادية التي تعطي دلالات مهمة في تقدم الاقتصاد.

جدول (1)

نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004–2022

السنوات	نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين GDP	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في تكوين GDP	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في تكوين GDP
2004	57.81	6.88	1.69
2005	57.60	6.82	1.31
2006	55.24	5.8	1.5
2007	52.9	4.9	1.6
2008	55.5	3.8	1.6
2009	42.8	5.2	2.6
2010	44.9	5.1	2.2
2011	53	4.5	2.8
2012	49.7	4.1	2.7
2013	45.8	4.7	2.2
2014	43.8	4.9	1.8

2015	33.4	4.1	2.1
2016	34.2	3.9	2.2
2017	40	2.9	2.1
2018	44.6	2.8	2.0
2019	41.4	3.7	2.1
2020	28.8	5.9	2.7
2021	44.7	2.8	2.3
2022	48.3	3.99	2.1

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التخطيط / جمهورية العراق / المديرية العامة للإحصاء – الحسابات القومية – سنوات متفرقة.

ثانيا :- متطلبات التنويع الاقتصادي

ينبغي أولا تقليل الاعتماد على مورد وحيد للدخل والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية (الصناعية والزراعية والقطاع المالي بالإضافة إلى قطاع الخدمات واهمها قطاع السياحة) بمعنى الاتجاه نحو خلق قاعدة انتاجية تركز على الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن هذا التقليل من الاعتمادية يحقق العديد من المنافع ويمكن أن ينشأ عنها اقتصاد أكثر تنوع بالشكل الذي يجعله أقل عرضة للصدمات الخارجية ،فضلا عن تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، وليس هذا فحسب انما يمكن من خلاله تعزيز التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة وتخفيف نسبة البطالة.

ثالثا : محددات التنويع الاقتصادي

يتفق الاقتصاديون وصناع القرار أن الاقتصاد المتنوع يكون بطبيعته أكثر استقرارا وأكثر قدرة على خلق فرص عمل ويصبح أقل عرضة للتقلبات الدورية المتمثلة بالكساد أو الركود في اسعار النفط أو الغاز الطبيعي. وباختصار شديد يمكن تلخيص المحددات بالمصطلحات التالية، التدخل الحكومي، اهمية القطاع الخاص، مدى توفر الموارد الطبيعية. اذا ما توفرت تلك المحددات سيتحقق التالي اعادة هيبة الدولة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الاستثمار الاجنبي المباشر, الصناعات الصغيرة والمتوسطة. (101، Koren and Tenareyro,2007).

رابعا : أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد أشكال مختلفة للتنويع إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي، تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع التجارة الخارجية.

أولا: تنويع القاعدة الإنتاجية: يتمثل هذا النوع بشكل خاص عند تحقيق تغيير في بنية الإنتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشمل تنويع على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وتنويع على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة

- **تنويع الانتاج على مستوى المؤسسة الاقتصادية:** يحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعاً أو أرباحاً أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالاً كاملا. (فرج، 2021)
- **تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:** يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) والخدمات، ونشير هنا إلى أن ديناميكية نمو الإنتاجية في الصناعة أسرع من مثيلتها في بقية القطاعات الاقتصادية نظرا إلى قابلية القطاع الصناعي المتميز باستيعاب المنجزات العلمية والتكنولوجيا المتقدمة والأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم العمل والإنتاج وتوفير مجالات أوسع وآفاق أرحب لإقامة الإنتاج الكبير والمتخصص في فروعه المختلفة، أن تنويع الإنتاج سواءً كان على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد ككل فإنه يأخذ أحد الشكلين الآتيين :

–التنويع الأفقي: يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، كقطاع البترول؛

–التنويع العمودي: يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات. أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات (فرج، 2021: 25).

ثانيا: تنويع على مستوى التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، وكذلك طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، يقصد هنا بعملية تنويع الصادات توسيع أصنافها، وذلك ليس

بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلالها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات، وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستورد الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات. ...الخ، ثم تدريجياً أصنافاً كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في ارضه وعوضاً عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

خامسا: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

تسعى الحكومات على اختلاف مستويات تطورها إلى انتهاج مجموعة من السياسات للنهوض بمسيرة الحياة الاقتصادية وتطويرها وتحقيق الرفاهية، وهذا هو معنى الاستقرار الاقتصادي. وبهذا المعنى فهو يعد وسيلة تحقيق معدلات نمو ايجابية على المدى الطويل وبدون تراجع. وفي هذا الجانب ومن أجل معرفة درجة استقرار أي بلد يكون ذلك من خلال استقرار متغيراته الاقتصادية واهمها معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدلات التضخم ومعدلات البطالة وغيرها، لكون استقرار هذه المتغيرات هو من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. وتحقيقه هو محط اهتمام العاملين في المجال السياسي للوصول إلى المثلية على مستوى الاقتصاد الكلي. هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن للمتغيرات الاقتصادية أهميتها كبيرة تكمن في دورها الذي تؤديه في مستقبل اقتصاد أي بلد، فعلى سبيل المثال متغير الناتج المحلي الاجمالي يمتلك اهمية بالغة في الاقتصاد الوطني كونه يسهم في تنشيط الخطط الاستثمارية للبلد واستقراره يوفر تنوعا اقتصاديا وانتاجيا ومن خلاله نستطيع تخطي الثغرات التي تقف دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا فأن الاهتمام بهذا المؤشر أصبح ضرورة ملحة لوضع الخطة الاقتصادية المتكاملة والتي سوف تعكس حجم التنوع في المجالات الانتاجية، وكذلك الحال لبقية متغيرات الاستقرار الاقتصادي، فجميعها تمتلك خاصية التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى والتي تشكل بمجموعها الدعم والمساهمة في بناء اقتصاد متطور ومتكامل على جميع المستويات. أن من الاسباب التي تكمن وراء عدم تحقق الاستقرار الاقتصادي في العراق والدول النامية يرجع إلى تخصصها في انتاج أو تصدير عدد قليل من المنتجات مما سبب تعرضها للكثير من الصدمات والازمات المتكررة، نتج عنه ارتفاع في حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي لجميع متغيرات الاقتصاد، فضلا عن تذبذب اسعار النفط وعدم استقرار الطلب على جميع المنتجات النفطية خصوصا وان الاخير يتميز بعدم اليقين لذا يتطلب درجة عالية من المخاطرة (المالكي، 2019، 24). هذه الاسباب نتجت عنها تأخر في معدلات النمو، الركود الطويل الامد، تدني في ايرادات البلد، ضعف قنوات الاستثمار مما انعكس سلبا على معدلات التجارة وعلى سوق العمل. والآن سنعرض أهم المتغيرات التي تعكس الاستقرار الاقتصادي:

- **الناتج المحلي الاجمالي**

هو مؤشر اقتصادي مرداف للنمو الاقتصادي، ويقصد به الزيادة في الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل. لذا يعد الناتج المحلي الاجمالي المرآة العاكسة للأداء الاقتصادي ومن خلاله يمكن معرفة اتجاهات النمو الاقتصادي لأي بلد. وعليه فأن اهتمام الدولة بزيادة متوسط نصيب الفرد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي هي من اولويات تحقيق النمو الاقتصادي. والجدول (2) يبين معدلات الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة من 2004-2022

جدول (2)

معدلات الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2022

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP
2004	53235359	**2011**	217327107	**2017**	270621134
2005	73533599	**2012**	254225491	**2018**	249574276
2006	95587955	**2013**	273587529	**2019**	254443953
2007	111455813	**2014**	266332655	**2020**	251661517
2008	157026062	**2015**	194680972	**2021**	53235359
2009	130643200	**2016**	186542703	**2022**	73533599
2010	162064566				

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التخطيط / جمهورية العراق / المديرية العامة للإحصاء – الحسابات القومية – سنوات متفرقة.

- **البطالة:** تعد البطالة من أعقدوابرز المشاكل الاقتصادية التي واجهت وما زالت تواجه جميع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها ونموها، وأصبحت واحدة من التحديات الأساسية التي أخذت بالزيادة خصوصا في ظل العولمة. وتعرف على أنها تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا في مجتمعا ما وغالبا ما يكون تعطلا اجباريا رغم توفر الرغبة بالعمل والانتاج. كذلك تعني كافة الاشخاص من هم في سن العمل وتتوفر لديهم القدرة ويكونون باحثين على العمل ولكنهم لا يجدون عملاً (عامر، 2015، 27). والجدول (3) يشير إلى معدلات البطالة في العراق للمدة 2004 – 2022

جدول (3)

معدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2022

السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة	السنوات	معدلات البطالة
2004	26.91	2011	12.20	2017	10.44
2005	17.90	2012	11.91	2018	22.63
2006	17.55	2013	15.10	2019	12.81
2007	11.73	2014	10.72	2020	15.93
2008	15.32	2015	14.90	2021	16.07
2009	15.19	2016	10.86	2022	15.56
2010	15.27				

المصدر : الموقع الرسمي لوزارة التخطيط / جمهورية العراق / المديرية العامة للإحصاء – الحسابات القومية – سنوات متفرقة.

- **التضخم:** يعد التضخم من أهم واخطر الظواهر الاقتصادية التي تواجه كافة الدول لكونه يؤثر على الهيكل التوازني للاقتصاد. وتوجد مفاهيم عدة للتضخم منها هو كل زيادة مستمرة في الإصدار النقدي، كذلك هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والناتج عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للأنفاق والمتحقق فعلا السبب يكمن في أن الزيادة في حجم الدخل تصاحبها زيادة في كمية النقود أو في سرعة تداولها. ومن المعاني المهمة التي تشير إلى ظاهرة التضخم كونه علاقة توازن يعقبها اختلال في توازن متغيرات الاقتصاد الكلي (صالح، 2004، 200) فهو المسؤول عن حالة عدم التوازن في البنيان الاقتصادي من خلال تحكمه في سعر أي سلعة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن التضخم ممكن أن يكون دافعاً للنمو الاقتصادي بحيث أن الارتفاع في الاسعار لفترة معينة تعمل على زيادة الأرباح فتزداد الاستثمارات مما ينعكس ايجابيا على مستوى التشغيل أو التوظيف فيقلل من معدلات البطالة محققا بذلك حافزا للنمو الاقتصادي. والجدول (4) يبين معدلات التضخم السنوي في العراق للمدة 2004-2022

جدول (4)

معدلات التضخم السنوي في العراق للمدة 2004-2022

السنوات	معدل التضخم السنوي	السنوات	معدل التضخم السنوي	السنوات	معدل التضخم السنوي
2004	0.167	2011	0.247	2017	0.162
2005	0.323	2012	0.027	2018	0.169
2006	0.18	2013	0.0002	2019	0.171
2007	0.15	2014	0.007	2020	0.188
2008	0.302	2015	0.269	2021	0.189
2009	0.195	2016	0.129	2022	0.178
2010	0.166				

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التخطيط / جمهورية العراق / المديرية العامة للإحصاء – الحسابات القومية – سنوات متفرقة.

خامسا : علاقة التنوع بالاستقرار

أثبتت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية العالمية على العلاقة المتبادلة بين التنوع والاستقرار الاقتصادي، وفي مقدمتها نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو والقائمة على أساس الكلفة النسبية باعتباره شرطا لتحقيق التخصص وتقسيم العمل بمعنى ضرورة التركيز أو التخصص سيحفز النمو والتنمية الاقتصادية. وهذا يساعد على تحقيق الاستقرار في جميع متغيرات الاقتصادRoss(مصدر سابق، 41) ومما لا شك فيه أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي سيكون اثرها سلبي على النمو الاقتصادي وبالتالي انعدام الاستقرار الكلي للمتغيرات حسب ما بينته دراسة (DUNNI، 2005). والتي اشارات إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الاستقرار الاقتصادي وفرة الموارد الطبيعية، بحيث يؤدي اعتماد غالبية البلدان على مورد أو مجموعة من الموارد الطبيعية إلى ضعف التنويع الاقتصادي، وهذا ما يجعل اقتصاداتها تتعرض لتقلبات أسعار تلك الموارد مما يعيق قدرتها في تحقيق الاستدامة والاستقرار الاقتصادي. لذا فأن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية للدول الغنية بالنفط من أجل تقليل التبعية لقطاع النفط وحماية الاقتصاد من التقلبات والأزمات الناتجة عن تقلبات الأسعار واستعدادها لمرحلة ما بعد النضوب. هذا من جهة ومن جهة اخرى، فأن الابتكار وريادة الأعمال هما عاملان رئيسيان للتنويع الاقتصادي، وعليه فمن الضروري تحفيز ريادة الأعمال وبالأخص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عالية التقنية. ومن جانب اخر من هذا المجال فأن التنويع الاقتصادي مرتبط بشكل اساسي مع جوانب التنمية المستدامة مما جعله لا يسهم في استقرار الاقتصاد الكلي فحسب يل يعزز التحول الهيكلي طويل الاجل في الاقتصاد وفي الركائز الاخرى للتنمية مثل المؤسسات والابعاد الاجتماعية ويخلق الظروف البيئية الملائمة لتوسيع القاعدة التكنلوجية وادخال انماط حديثة لمجالات الانتاج سواء بالاندماج مع انشطة موجودة أو بظهور انشطة جديدة، فضلا عن اكتساب

الجهاز الانتاجي للبلد المتنوع مرونة تعطي للاقتصاد قابلية معالجة الظواهر الاقتصادية وفي مقدمتها البطالة (عبد الرحمن وآخرون، 2022، 133). ومن الدراسات الاقتصادية التي اشارت إلى فوائد التنويع على مستوى تخفيف مخاطر الاقتصاد الكلي، دراسة الخطيب، فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينتهي بتوزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد للحد من خطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو عدد قليل من الموارد مما يجعل الاقتصاد اكثرا تنوعا واقل تأثرا بالتقلبات الاقتصادية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة تضمن استمرارية عجلة التنمية كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي، فضلا عن رفع القيم المضافة للناتج المحلي الإجمالي كسياسة موجهة لتغيير هيكل الاقتصاد (الخطيب، 2014، 44).

سادسا: حالة الاداء لاقتصاد العراق

المعروف أن الأداء الاقتصادي في العراق مرتبط بإنتاج منتج واحد وعليه فأن انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج لأي سبب يؤدي إلى تعرض الهيكل الإنتاجي للاقتصاد لأزمات إقتصادية أو تراجع وركود، مما نتج عن ذلك عدم ثبات النمو. ولغرض التخلص من أحادية الاقتصاد ومساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية، فأن التركيز ينبغي أن يوجه إلى إشكالية الفوائض وسُبيل إدارتها ؛ وإشكالية الموارد وتوظيفها، ذلك أنهما يعتبران من العوائق الحقيقية التي تحول دون امكانية إحلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل في المستقبل. فالتحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية، دون تبديد الايرادات النفطية لكونه قابل للنفاذ ومن المحتمل أن تنضب ايراداته في مرحلة ما لذا من الضروري تركيز الجهود حول تنويع الاقتصاد من خلال وضع الخطط وبرامج مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنوع الهيكل الاقتصادي وتحقيق تنمية مستمرة، وتقليص حجم المخاطر المترتبة عن الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد مما جعله معرض للمخاطر، وبالمقابل فان التنويع الاقتصادي سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط للاقتصاد وقد انسحبت تلك الاختلالات إلى اختلال هيكل النفقات العامة مقارنة بالنفقات الاستثمارية. كما يعاني الاقتصاد العراقي من تذبذب واضح في مستوى الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن الاختلال في هيكل الايرادات وهذا ما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي. والجدول التالي يوضح قنوات الايرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

جدول (7)

الايرادات العامة ونسبة مساهمة الايرادات النفطية في تكوينها للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022

السنوات	الايرادات			الايرادات العامة	نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة
	النفطية	الضريبية	الاخرى		
2004	22,455.06	138.116	106.57	22,699.75	98.92
2005	22,282.00	108.38	1.22	22,391.60	99.51

98.7	27,515.60	20.53	336.47	27,158.60	2006
98.77	38,754.60	6.79	469.11	38,278.70	2007
97.5	43,157.00	59.58	1,018.52	42,078.90	2008
92.35	33,548.20	88.02	2,476.88	30,983.30	2009
95.51	59,981.40	1,406.80	1,285.00	57,289.60	2010
98.63	92,973.10	70.73.1	1,203.17	91,699.20	2011
97.96	102,744.00	1.13.20	1,981.80	100,649.00	2012
97.65	97,617.10	1.28.59	2,159.71	95,318.80	2013
99.44	83,724.50	1.54.08	1,622.48	83,256.10	2014
92.63	59,752.90	2,672	1,728.61	55,351.80	2015
83.51	46,401.20	4,384	3,268.49	38,748.40	2016
84.16	46,401.20	5,050	5,329.43	55,132.90	2017
89.73	90,103.40	4,450	4,807.62	80,845.30	2018
92.24	91,004.20	3,668	3,396.39	83,939.40	2019
86.15	52,447.90	3,346	3,915.51	45,185.50	2020
94.315	57.240.44	7.106	2.97.276	57,097.21	2021
98.221	59.533.12	9.012	3,896.44	08،77.112	2022

المصدر: وزارة المالية، ديوان الرقابة المالية، نشرات فصلية، دورية لسنوات متفرقة

من الجدول (7) يتضح نسبة مساهمة الايرادات النفطية في تكوين الإيرادات العامة، تفوق نسب مساهمة الانواع الاخرى للإيرادات (الضريبية، والمنافذ الحدودية وغيرها).

شكل (1)

مقارنة بين الايرادات الضريبية والايرادات البترولية في العراق لسنوات متفرقة

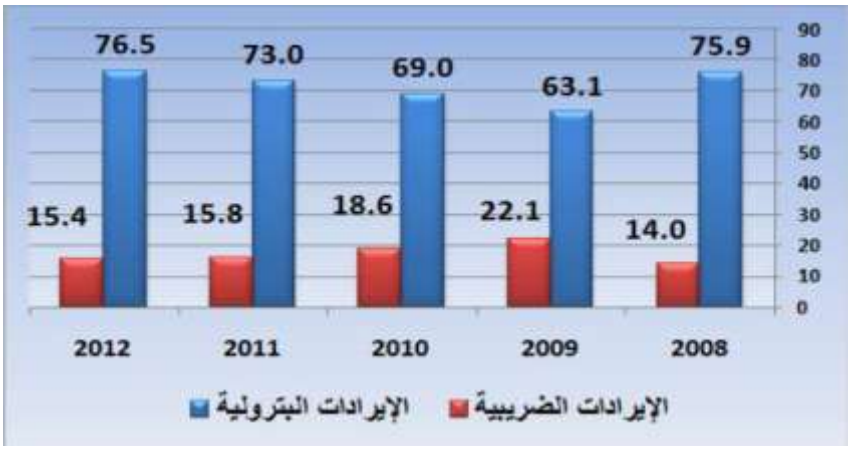

الجانب الثاني: الجانب القياسي

لغرض تقدير الأثر المتبادل بين المتغيرات، واختبار فرضية الدراسة بالاستناد إلى (PANEL Data Model) والذي يعد من أحدث النماذج القياسية والاكثر كفاءة لوصف العلاقة الديناميكية في الاجلين القصير والطويل، فضلا عن كونه يتمتع بميزة عالية متمثلة بالجمع بين خصائص بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية وليس هذا فحسب انما له اهمية خاصة في التعامل مع ديناميكية الزمن بمفردات متعددة (Leass ، 2019، 81) ومن أجل سلامة التقدير سيتضمن النموذج الصيغ اللوغارتيمية للمتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي معبرا عنه بالنمو الاقتصادي، التضخم مقاسا بمعامل انكماش GDP Deflator) GDP) مما ي)عطي السماح بمراقبة الاسعار، والبطالة). وقد اقتصر البحث غلى ثلاثة متغيرات لكونها الاكثر تأثيرا للتقلبات الاقتصادية وتمكننا من فهم الأثر الديناميكي لمعنى التنوع الاقتصادي وتوضح سبب اختيارنا لهذه المقاربة بين نماذج الاستقرار الاقتصادي والتنوع. والجدير بالذكر أن نموذج (PANEL) يستخدم القليل من القيود وفقا لمفهوم النظرية الاقتصادية مما يسمح بمحاكاة الصدمة الهيكلية والمتمثلة بحدود الاخطاء العشوائية (البواقي) وبالتالي ملاحظة تقلبات النظام الديناميكي المدروس والذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات والحقائق التاريخية المتأتية من الماضي (Mihov ، 2012، 105).

وسيتم توضيح طبيعة العلاقة بين اثر المتغير المستقل (التنوع الاقتصادي) على المتغيرات التابعة (معدل النمو معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم ومعدل البطالة)

$$ED_t = C_i + \alpha_1 U_t + \alpha_2 gdp_t + \alpha_3 \pi_t + \mu_i \dots\dots, (1)$$

ED_t :– يشير إلى المتغير المستقل (التنوع الاقتصادي) في الفترة (t).

U_t :– معدل البطالة (متغير تابع) في الفترة (t).

gdp_t:– معدل النمو (متغير تابع) في الفترة (t).

πt :– معدل التضخم (متغير تابع) في الفترة (t).

u_i :– المتغير العشوائي المساوي للصفر.

وتنحصر الفرضية محل الاختبار في أن تكون قيمة (α) الاولى والثانية والثالثة اكبر من الصفر، أما قيمة (u_i) فتكون مساوية للصفر وهذا ما يمثل الاستجابة التامة للمتغيرات التابعة لأثر المتغير المستقل. بعدها سنجري مجموعة من الاختبارات القياسية وهي

اختبار الاستقرارية للبيانات : يقيس درجة تكامل السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة وكذلك استخدامه يفيد في التخلص من افتراض عدم استقراريه البيانات وخاصة اذا كانت طبيعية تلك البيانات سلاسل غير مسقرة، مما يؤدي لظهور ما يعرف بظاهرة الانحدار

الزاحف (spurious regression) والذي تطور على يد ديفيد ديكي ووليام فوللر وذلك بأستخدام ما يسمى إختبار (Dickey – Fuller) (كاظم ،134، 2019)

$$\Delta R_t = (P-1)Y_{t-1t} + u_t \ldots\ldots (1)$$
$$\Delta R_t = \delta_{t-1t} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

يعتمد الاختبار أعلاه على مجموعة من الصيغ هي :-

إختبار ديكي – فوللر(DF)

إختبار ديكي – فوللر(DF) مع أو بوجود قاطع

$$\Delta R_t = \delta_1 R_{t-1t} + u_t \ldots\ldots\ldots (3)$$

إختبار ديكي – فوللر(DF) مع قاطع ومتجه زمني (T)

$$\Delta R_t = \delta_0 + \delta_1 R_{t-1t} + u_t \ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\Delta R_t = \delta_0 + \delta_1 R_{t-1t} + \delta_2 T + u_t \ldots\ldots (5)$$

درجة التكامل بين المتغيرات: فهي تختبر ما أذا كانت السلسلة الزمنية للمتغيرات مستقرة في المستويات ا ~ (0)))، أو مستقرة في الاختلاف الأول ((ا ~ (1)، أو في الاختلاف الثاني

ا ~ (2)))، ويتم معرفة درجة التكامل بأجراء إختبار ديكي – فوللر على الاختلاف الاول:

$$\Delta R_t = R_t - R_{t-1} \ldots\ldots\ldots (6)$$

والاختلاف الآخر :

$$\Delta R_t = \Delta R_t - \Delta R_{t-1} \ldots\ldots\ldots (7)$$

فإذا كان الاختلاف الأول مستقر والدالة غير مستقرة في المستويات يقال أنها متكاملة من الدرجة الاولى ا ~ (1)، وفي الغالب تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة متكاملة من الدرجة الاولى (المصر نفسه، 45).

كما يمكن استخدام صيغة انجل–كرانجر ذي الخطوتين للتكامل المشترك، حيث يقوم بفحص درجة تكامل البواقي المحسوبة ويفترض وجود متجه وحيد للتكامل المشترك، ويشير (Banerjee) إلى أن وجود تحيز في العينات الصغيرة ينشئ من إختبار المتغير التابع– وهذا التحيز يعتمد بشكل عكسي على مدى اقتراب معامل (R) من الواحد الصحيح. ولتلافي الوقوع في هذه المشاكل تستخدم الدراسة

أسلوب التكامل المشترك (طريقة الامكان الاعظم) (عبيد، 2018، 411). ومن خلال هذا الاسلوب سيتم تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وكما موضحة في جدول (5).

جدول (5)

العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل

اتجاه العلاقة السببية	احصائية T	PRob
$U_t \leftarrow ED_t$	0.8190	0.078
$gdp_t \leftarrow ED_t$	0.765	0.1123
$\pi_t \leftarrow ED_t$	3.0001	0.0981

المصدر: نتائج البرنامج القياسي

العمود الأول في الجدول أعلاه يشير إلى اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع البحث حيث يظهر اثر التنوع الاقتصادي على معدل البطالة، معدل النمو، والتضخم على التوالي

مما تقدم النموذج سيوضح تقدير الآتي:

- استجابة المتغيرات الاقتصادية الداخلة في التقدير للتغيرات الديناميكية المتحققة سواء على مستوى القطاع أو على مستوى الاقتصاد، بمعنى أن حصول التنوع الاقتصادي سيعطي استجابة تقديرية منظمة لتقلبات الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة).
- استجابة حالات التنوع الاقتصادي المنظمة على مستوى القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، خدمات، السياحة بأنواعها و.....الخ، دون الاستغناء عن قطاع الصناعات الاستخراجية) من شأنها أن تحقق اثر واضح في فاعلية المتغيرات الاقتصادية جميعها دون استثناء.
- من أجل تحديد معاملات مصفوفة انتقال الأثر المتبادل نعتمد على دراسة (Perotti ، 2015، 33) بتطبيق الخطوات التالية :

أ. بما ان القيود الاقتصادية تترجم السلوك الاقتصادي للمتغيرات فأن($n.(n-1)/2$)

ب. كتابة المساواة $u_t = P.e_t$ على النحو التالي: $A.u_t = B.e_t$ حيث أن: $P = A^{-1}.B$.

ت. تثبيت العناصر غير القطرية للمصفوفتين (A و B) بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد المتغيرات لا يؤثر في الآخر خلال نفس السنة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة ٠)، أو العكس بافتراض وجود تأثير و هنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر α_{ij} (قيود اقتصادية ٠)

ث. نقوم بتحديد العناصر المتبقية (β و γ) حسب النموذج التالي :

$$u_t^t = \alpha_{tY}\, u_t^Y + \alpha_{t\pi}\, u_t^\pi + \alpha_{ti}\, u_t^i + \beta_{tg}\, e_t^g + e_t^t$$
$$u_t^g = \alpha_{gY}\, u_t^Y + +\alpha_{g\pi}\, u_t^\pi + \alpha_{gi}\, u_t^i + \beta_{gt}\, e_t^t + e_t^g$$
$$u_t^Y = \gamma_{Yt}\, u_t^t + \gamma_{Yg}\, u_t^g + e_t^Y$$
$$u_t^\pi = \gamma_{\pi t}\, u_t^t + \gamma_{\pi g}\, u_t^g + \gamma_{\pi Y}\, u_t^Y + e_t^\pi$$
$$u_t^i = \gamma_{it}\, e_t^t + \gamma_{ig}\, e_t^g + \gamma_{iY}\, u_t^Y + \gamma_{i\pi}\, u_t^\pi + e_t^i$$

تشير المعادلة الأولى على أن أي تحقيق التنوع الاقتصادي يمكن أن يتسبب في: استجابات ممثلة في تغيرات غير متوقعة في (النشاط الاقتصادي، مستوى الأسعار، معدلات البطالة). اما معادلة (2) فتدل على وجود استجابة آنية لصدمة هيكلية في التنوع الاقتصادي، وصدمة هيكلية في الإيرادات الحكومية (حد الخطأ الجديد).

تفترض المعادلة (3) أن التغيرات غير المتوقعة في مستوى الأسعار، ليس لها أي تأثير آني على الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل، يمكن للتغيرات غير المتوقعة في الإيرادات المتحققة من التنوع يمكن أن يكون لها تأثير سريع في النشاط الاقتصادي.

أما المعادلة (4) فتدل على أن التغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي بإمكانها التأثير على مستوى الأسعار بشكل سريع في حين تفترض أن تأثير تغيرات معدلات البطالة على مستوى الأسعار قد يحتاج إلى وقت طويل.

وتدل المعادلة (5) على أن التغيرات غير المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي و مستوى الأسعار والعمالة، يمكن أن يكون لها تأثير فوري على معدلات التنوع. كذلك تحقيق التنوع يحقق استجابة ايجابية على نفس المتغيرات.

ومما تقدم يمكننا كتابة المصفوفتين A و B على النحو التالي

$$A=\begin{pmatrix} 1 & 0 & -\alpha_{tY} & -\alpha_{t\pi} \\ 0 & 1 & -\alpha_{gY} & -\alpha_{g\pi} \\ -\gamma_{Yt} & -\gamma_{Tg} & 1 & 0 \\ -\gamma_{\pi t} & -\gamma_{\pi g} & -\gamma_{\pi Y} & 1 \\ -\gamma_{it} & -\gamma_{ig} & -\gamma_{iY} & -\gamma_{i\pi} \end{pmatrix}$$

$$B=\begin{array}{c} \begin{matrix} e_t^t & e_t^g & e_t^Y & e_t^\pi \end{matrix} \\ \begin{pmatrix} 1 & \beta_{tg} & 0 & 0 \\ \beta_{gt} & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \\ 0 & 0 & 0 & 0 \end{pmatrix} \end{array}$$

بالنسبة لمعاملات (α_{tY} و α_{gY}) بإمكانها أن تقيس أثر الناتج المحلي الاجمالي والبطالة على مستوى النشاط الاقتصادي. اما بالنسبة للقيم السالبة فتفسر حالة ارتفاع مستوى الأسعار خلال السنة ستنخفض حتما القيمة الحقيقية للنقود مما يعني وجود مرونة سالبة ($\alpha_{g\pi}=-1$). ومن وجهة نظر إقتصادية فأن ديناميكية النموذج تسمح بالحصول على قيمة (Y_t و المتغيرات الأخرى) في كل لحظة وبذلك يمكن الحصول على جميع الاستجابات الديناميكية لجميع المتغيرات (وهو مضمون التنوع الاقتصادي). كما سيسمح لنا تحليل تباين الأخطاء (Variance decomposition) بتوضيح دور التنوع على كل متغير وتفسر التقلبات العشوائية للمتغيرات المشمولة بالدراسة فضلا عن امكانية تحديد الأثر بين المتغيرات وتحقيق النتائج التي تساعد المختصين في مجال السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات بتحديد السياسات المستقبلية لهذه المتغيرات.

جدول(6)

الخصائص الاحصائية لمتغيرات البحث

UE	ᴨ	GDP	ED	
15.23421	25448144	71817952	82486855	Mean
15.1375	9057407	71963734	78488954	Median
26.8	69912394	116959582	161697437	Maximum
10.8	32142805	26375175	32982739	Minimum
4.143241	24115853	26359484	33156084	Std. Dev.
1.537357	0.718174	0.012142	0.602935	Skewness
6.240843	1.954849	2.148836	3.007736	Kurtosis
63.19694	9.992217	2.296057	4.604903	Jarque-Bera
0.00000	0.006764	0.017262	0.000013	Probability
1157.8	1.93E+09	5.46E+09	6.27E+09	Sum
1287.484	4.36E+16	5.21E+16	8.24E+16	Sum Sq. Dev.
76	76	76	76	Observations

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي

جدول (7)

اختبار التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.705709	122.3877	76.97276	0.0000
At most 1 *	0.519337	73.32425	54.07904	0.0003
At most 2 *	0.486516	45.02902	35.19275	0.0032
At most 3	0.235103	17.36754	20.26184	0.0872
At most 4	0.175080	7.699318	9.164546	0.09312
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي

تقدير الأثر بين التنوع الاقتصادي ومتغيرات الدراسة يجري من خلال

- $Y = \alpha + ß_1 x_1 + u$.....(1)
- $Y = \alpha + ß_2 x_2 + u$ .....(2)
- $Y = \alpha + ß_3 x_3 + u$ .....(3)

وبعد تقدير المعادلات بأخذ الصيغ اللوغاريتمية. . تم التوصل للنتائج التالية:

(1)..... $\ln Y = 3.57 + 0.2 \ln x_1$

$R^2 = 79$ f= 116.31 t =10.78

(2).....$\ln Y = 4.69 - 0.1 \ln x_2$

$R^2 = 72.6$ t= 19.66 f= 386.41

$\ln Y = 2.57 - 0.2 \ln x_1$ .....(3)

f= 105.19 R^2= 77.2 t= 10.26

من معادلات (1) (2) (3): ويوضح تحليل النتائج في أعلاه بأنها ذات دلالة احصائية إذ جاء كل متغير بتأثير معنوي كما تشير إلى ذلك قيم (t) المحتسبة العالية، كما أن قيم (F وR^2) مرتفعة مما يبين أن هذه المتغيرات تفسر وبشكل كبير التغيرات في التنوع الاقتصادي عند مستوى (5%). واعطت المتغيرات التابعة والمتمثلة بنسبة بمعدل النمو للناتج المحلي الاجمالي، البطالة، التضخم ، وفترة ابطأ زمني لسنة واحدة لكل منهما قوة تفسيرية تمثلت (79%) بالنسبة لـ X_1و (72.6%) بالنسبة لـ X_2 و (77.2%) بالنسبة لـ X_3 ، على التوالي. بمعنى أن تحقيق التنوع الاقتصادي سيزيد من معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بـ (0.2%) وهذا من شأنه أن يخلق حافزا ايجابيا على زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية لتحقيق التنوع الاقتصادي. اما بخصوص معدل التضخم فقد ظهرت اشارة المعلمة سالبة دليل العلاقة السلبية بين معدل التنوع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل بإمكانه أن يخلق استقرار بمعدل الاسعار، شيئا فشيئا، حتى يقلل من نسب الارتفاع الاسعار المتسارع بنسبة (0.1%)، والعكس صحيح اي انه انخفاض معدلات التضخم ستعطي دافعا ايجابيا لتحقيق التنوع الاقتصاد، وليس هذا فحسب، انما حسب مفهوم نظرية التكافؤ الاقتصادي فأن اي زيادة في معدل الناتج المحلي الاجمالي على اثر التنوع الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المهمشة من شأنها أن تخلق فرص عمل وتحقق زيادة في الطلب على العمل والايدي العاملة مما ينعكس ايجابيا على تقليص معدلات البطالة لذا ظهرت معلمة المتغير الثالث سالبة دليل العلاقة السلبية بين التنوع والبطالة، لتنخفض بقيمة (0.2%) مع كل زيادة في تنوع القطاعات الانتاجية.

الخاتمة:

- يعتمد الاقتصاد العراقي على الايرادات البترولية بشكل مفرط وبنسبة تفوق النسب الاخرى للإيرادات مما نتج عنه اختلال في هيكله القطاعي والبنيوي فضلا عن تعرضه للصدمات الخارجية المرابطة لاسعار منتوج النفط.
- البيئة الاقتصادية لتحقيق التنوع الاقتصادي في العراق ما زالت غير مفعلة بشكل جيد وهذا يتطلب تكاتف الجهود من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين ا رس المال الثابت
- وقد اثبت نتائج البرنامج الاحصائي امكانية تحقيق التنوع للاقتصاد العراقي بسبب المرونة التي تتمتع بها المتغيرات الاقتصادية وامكانية الحصول على الأثر المتبادل لتحقيق الاستقرار لتلك المتغيرات حيث أعطتالمتغيرات التابعة والمتمثلة بمعدل النمو للناتج المحلي الاجمالي (X_1)، البطالة (X_2) والتضخم (X_3)، وبفترة ابطأ زمني لسنة واحدة لكل منهما قوة تفسيرية تمثلت (79%) بالنسبة لـ X_1و (72.6%) بالنسبة لـ X_2 و (77.2%) بالنسبة لـ X_3 ، على التوالي.
- كما فسرت المعالم المقدرة امكانية تحقيق زيادة في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بـ (0.2%) في حال تحقيق التنوع كما فسرت المعالم المقدرة امكانية تحقيق زيادة في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بـ (0.2%)

في حال تحقيق التنوع ، وهذا من شأنه أن يخلق حافزا ايجابيا على زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية لتحقيق التنوع الاقتصادي

- أما بخصوص معدل التضخم فقد ظهرت اشارة المعلمة سالبة دليل العلاقة السلبية بين معدل التنوع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل بإمكانه أن يخلق استقرار بمعدل الاسعار، شيئا فشيئا، حتى يقلل من نسب الارتفاع الاسعار المتسارع بنسبة (0.1%)، والعكس صحيح اي انه انخفاض معدلات التضخم ستعطي دافعا ايجابيا لتحقيق التنوع الاقتصاد، وليس هذا فحسب، انما حسب مفهوم نظرية التكافؤ الاقتصادي فأن اي زيادة في معدل الناتج المحلي الاجمالي على اثر التنوع الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المهمشة من شأنها أن تخلق فرص عمل وتحقق زيادة في الطلب على العمل والايدي العاملة مما ينعكس ايجابيا على تقليص معدلات البطالة لذا ظهرت معلمة المتغير الثالث سالبة دليل العلاقة السلبية بين التنوع والبطالة، لتنخفض بقيمة (0.2%) مع كل زيادة في تنوع القطاعات الانتاجية.

التوصيات:

- من الضروري مواجهات التحديات التي تحول دون تحقيق اهداف التنمية وفي مقدمتها التركيز على تطوير أهم القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، السياحة، والبنى التحتية).
- دعم المشاريع الاستثمارية المرتبطة بالتنوع الانتاجي من أجل تحسين مستوى واقع الصادرات للاقتصاد العراقي. والتي تساهم بالتقليل من معدلات البطالة العالية.
- إعطاء الاولوية لمساهمة القطاع الخاص في دعم الانشطة الاقتصادية وزيادة نسبة مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت.

قائمة المراجع

- محسوم فرج. (2018). أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة السليمانية، العدد 2.
- سهيلة عبد اللطيف وامجد عبير. (2019). دور التنويع الاقتصادي في التنمية المستدامة في العراق مع اشارة خاصة لتجربة النرويج، رسالة ماجستير، كلية المستقبل الجامعة.
- زهرة قاسم عبد السلام. (2018). الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، دراسات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
- فؤاد معلى. (2000). منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية والايجابية في إعمالنا الحالية والمستقبلية لدول الخليجية العربية،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن. 2000.
- محسوم فرج. (2021). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في العراق للمدة 2004–2020، مجلة التنمية البشرية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي السادس.
- صفاء المالكي. (2019). الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مؤسسة علمية حكومية هادفة. 2019.
- حكيم عامر. (2015). دور الإنفاق العام في الحد من الفقر، مجلة دراسات اقتصادية، مالية ونقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير، الجزائر.
- ايسر نديم المالكي. (2019). الإختيار الأمثل لنظام الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة: الاقتصاد الجزائري حالة دراسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.
- جنان عامر. (2015). أثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد العراقي: دراسة قياسية للمدة 2004–2014، مجلة جامعة بغداد للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق، العدد 4، المجلد 12.
- زاهر شبل صالح. (2004). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنموذج التنمية الاقتصادية، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- دلال عبد الرحمن وموسى ابراهيم. (2022). السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2022.
- عدنان حسين الخطيب. (2014). اقتصادات الموازنة العامة، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، دار الايام، الاردن، عمان.
- جودت اسماعيل كاظم. (2019). استراتيجية تنويع مصادر الدخل، تجربة دولة الامارات انموذجا، مجلة دنانير، العدد الرابع، المجلد الثاني.
- ممدوح عبيد. (2018). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي للاقتصاد السعودي دراسة قياسية، المجلة العربية للعلوم الادارية، جامعة الملك، المجلد 7، عدد خاص.
- تقارير وزارة المالية، نشرات فصلية دورية لسنوات متفرقة.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013.
- Berthelemy, J Roos. "The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-off. Empirical Evidence for African Growth Episodes", World Development,Vol 29 NO(2).2017.
- Koren, M. and Tenreyro,S. "Volatility and Development". Quarterly Journal of Economics, Vol.122.no.1.2007.
- Dunni. T. Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries." In Annual Meeting of Arab Ministers of Finance. 2005.
- Negem, Leass, Free Trade and Economic Growth of Egypt, Doctoral dissertation, Hull University. 2019.
- J.Mihov. Innovation, economic diversification and human development,FZID Discussion Papers, No. 65 ,University of Hohenheim, Center for Research on Innovation.2012.
- Perotti. "Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa", United Nations Economic Commission for Africa.. 2012

Transliteration of Arabic References:

- mḥswm Faraj, Athar taḥrīr al-Tijārah al-Dawlīyah ʻalá al-tanmiyah al-mustadāmah fī al-ʻIrāq, Majallat al-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah, Jāmiʻat al-Sulaymānīyah, al-ʻadad 2, 2018.

- Suhaylah ʻAbd al-Laṭīf wāmjd ʻAbīr, Dawr altnwyʻ al-iqtiṣādī fī al-tanmiyah al-mustadāmah fī al-ʻIrāq maʻa ishārah khāṣṣah li-tajribat al-Nurwīj, Risālat mājistīr, Kullīyat al-mustaqbal al-Jāmiʻah 2019.
- Zahrah Qāsim ʻAbd al-Salām, ālālyāt al-wājib twfrhā li-intiqāl al-ʻIrāq min al-iqtiṣād al-mukhaṭṭaṭ ilá iqtiṣād al-Sūq, Dirāsāt al-Bank al-Markazī al-ʻIrāqī, al-Mudīrīyah al-ʻĀmmah lil-Iḥṣāʼ wa-al-Abḥāth, Baghdād, al-ʻIrāq, 2018.
- Fuʼād Muʻallá, Munaẓẓamat al-Tijārah al-ʻĀlamīyah athārahā al-salbīyah wālāyjābyh fī iʻmālnā al-ḥālīyah wa-al-Mustaqbalīyah li-Duwal al-Khalījīyah al-ʻArabīyah, Ṭ1, Dār al-Ḥāmid lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, ʻAmmān al-Urdun. 2000.
- mḥswm Faraj, Qiyās wa-taḥlīl al-Tanawwuʻ al-iqtiṣādī fī al-ʻIrāq lil-muddah 2004-2020, Majallat al-tanmiyah al-basharīyah, ʻadad khāṣṣ bālmʼtmr al-ʻIlmī al-sādis. 2021.
- Ṣafāʼ al-Mālikī, al-khaṣkhaṣah wāltṣḥیḥāt alhیklیh, Muʼassasat Shabāb al-Jāmiʻah, alāskndrیh, Muʼassasat ʻilmīyah ḥukūmīyah hādifah. 2019.Ḥakīm ʻĀmir, Dawr al-Infāq al-ʻāmm fī al-ḥadd min al-faqr, Majallat Dirāsāt iqtiṣādīyah, mālīyah wa-naqdīyah, Kullīyat al-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-taysīr, al-Jazāʼir, 2015.
- aysr Nadīm al-Mālikī, al-Ikhtiyār al-amthal li-niẓām al-ṣarf fī taḥqīq al-numūw al-iqtiṣādī fī ẓill al-ʻawlamah : al-iqtiṣād al-Jazāʼirī ḥālat dirāsīyah, aṭrwḥh duktūrāh ghayr manshūrah, Jāmiʻat al-Jazāʼir, 2019.
- Jinān ʻĀmir, Athar Taqallubāt Asʻār al-nafṭ ʻalá al-iqtiṣād al-ʻIrāqī : dirāsah qiyāsīyah lil-muddah 2004-2014, Majallat Jāmiʻat Baghdād lil-ʻUlūm al-Idārīyah wa-al-iqtiṣādīyah, Baghdād, al-ʻIrāq, al-ʻadad 4, al-mujallad 12, 2015.
- Zāhir Shibl Ṣāliḥ, al-Āthār al-iqtiṣādīyah alklیh li-siyāsat al-Infāq al-ḥukūmī, dirāsah taṭbīqīyah qیāsیh li-namūdhaj al-tanmiyah al-iqtiṣādīyah, al-Maktabah alʻṣrیh, bیrwt, Lubnān. 2004.

- Dalāl ʻAbd al-Raḥmān wa-Mūsá Ibrāhīm, al-siyāsah al-iqtiṣādīyah wa-al-dawlah al-ḥadīthah, Dār al-Manhal, al-Ṭabʻah al-thāniyah, bىrwt, Lubnān, 2022.
- ʻAdnān ḥsىn al-Khaṭīb, iqtiṣādāt al-Muwāzanah al-ʻĀmmah, al-juzʼ al-Thānī, al-Ṭabʻah al-ūlá, Dār al-Ayyām, al-Urdun, ʻAmmān, 2014.
- Jawdat Ismāʻīl Kāẓim, istirātījīyah tanwīʻ maṣādir al-dakhl, tajribat Dawlat al-Imārāt anmūdhajan, Majallat dnānyr, al-ʻadad al-rābiʻ, al-mujallad al-Thānī, 2019.
- Mamdūḥ ʻUbayd, Athar altnwyʻ al-iqtiṣādī ʻalá al-numūw fī al-qiṭāʻ ghayr al-naftī lil-Iqtiṣād al-Saʻūdī dirāsah qiyāsīyah, al-Majallah al-ʻArabīyah lil-ʻUlūm al-Idārīyah, Jāmiʻat al-Malik, al-mujallad 7, ʻadad khāṣṣ, 2018.